



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

البيان الختامي
لمؤتمر شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
والتوصيات الصادرة عنه

التاريخ: 15-17 شوال 1446هـ
الموافق: 13 - 15 ابريل 2025م

فندق هوليداي إن الكويت - السالمية
دولة الكويت



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانتك، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تحت رعاية كريمة من سعادة السيدة/ مروة الجعيدان- وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف في دولة الكويت- وبالإشتراك مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين (أيوفي)، عقدت شركة شورى للاستشارات الشرعية (مؤتمر شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي) في فندق هوليداي ان الكويت - السالمية في الفترة 15-17 شوال 1446هـ الموافق 13-15 ابريل 2025 م ، وذلك بحضور كوكبة من الخبراء والباحثين من أصحاب الفضيلة العلماء أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمراجعين والمدققين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من مختلف الدول العربية والإسلامية.

وباسم جميع المشاركين يعرب مؤتمر شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي عن شكره العميق لسعادة السيدة/ مروة الجعيدان- وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف في دولة الكويت- على تفضلها برعاية المؤتمر، وإظهار اهتمام الوزارة بمهنة التدقيق الشرعي وتنظيمها والعمل على تطوير أنظمتها والتعليمات المتعلقة بها.

كما يعرب المؤتمر عن عميق تقديره وامتنانه لرعاة المؤتمر الذين ساهموا في تمكين انعقاد مؤتمر التدقيق الشرعي في نسخته التاسعة، انطلاقاً من إيمانهم بأهمية هذا المسار المهني، وفي دعم البنية الرقابية والشرعية للصناعة المالية الإسلامية.

ويشكر المؤتمر الباحثين والضيوف ووفود المشاركين من المراقبين والمدققين الشرعيين من مختلف الأقطار الذين اجتمعوا تحت مظلة المؤتمر وأثروه بحضورهم وساهموا في نجاحه بحواراتهم ومناقشاتهم..

وقد عقد المؤتمر أربع جلسات عمل ناقش فيها الموضوعات التالية:

1. الاشتراطات المهنية الواجب توافرها للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي (جلسة حوارية).
2. التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات والتعليمات التنظيمية.
3. مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي.
4. التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها.



كما رافق المؤتمر أربع ورشات عمل عقدت تحت العناوين التالية:

1. تنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الخارجي وفق أفضل الممارسات المهنية.
 2. الاتجاهات الحديثة في صياغة الملاحظات في تقرير التدقيق الشرعي.
 3. مهارات التدقيق الشرعي على القيود المحاسبية والبيانات المالية.
 4. منهجية وآليات التدقيق الشرعي على منظمات العمل الإنساني والخيري.
- وقد نُوقِشت محاور المؤتمر في أربع جلسات علمية، استعرض فيها المشاركون عشر أوراق علمية، حظيت بتعقيبات هادفة ونقاشات مستفيضة حول ما تضمنته من أطروحات وعروض وآراء علمية، وخلص المؤتمر بعدها إلى القرارات والتوصيات التالية:

قرارات وتوصيات المؤتمر

الجلسة الأولى (حوارية): الاشتراطات المهنية الواجب توافرها للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي:

توصيات الجلسة الأولى:

1. يؤكد المؤتمر على أن التدقيق الشرعي يمثل حجر الزاوية في ضمان نزاهة المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية خاصة مع تزايد تعقيد المنتجات المالية وانتشار التكنولوجيا المالية، ما يبرز الحاجة الملحة إلى وضع إطار حوكمة شرعية متكامل يجمع بين الدقة الفنية والالتزام الشرعي، مع تبني آليات مبتكرة لمواكبة التحديات الحديثة والاختلافات في التفسيرات الشرعية، ومواجهة نقص الوعي بأهمية التدقيق الشرعي، والتعاطي معه كمتطلب رقابي دون السعي لتحقيق أهدافه وغاياته.
2. يثني المؤتمر على جهود الجهات الرقابية والإشرافية في تعزيز حوكمة مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، ويدعو هذه الجهات للتنسيق والتكامل فيما بينها - ما أمكن - لتوحيد من اشتراطات الترخيص والاشتراطات المهنية والفنية لتمكين العاملين في التدقيق الشرعي الخارجي من ممارسة واجباتهم بكفاءة وفعالية. مع أهمية ترسيخ مبادئ الاستقلالية والمنافسة العادلة وتحمل المسؤولية التقصيرية والأخلاقية في تحقيق



وتطبيق تلك الاشتراطات، بما يسهم في تعزيز الثقة في الصناعة المالية الإسلامية ويعكس ريادة الجهات الرقابية والإشرافية في التقنين المؤسسي والحوكمة الشرعية.

3. يدعو المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية إلى إلزام المكاتب التي تباشر أعمال التدقيق الشرعي الخارجي - سواء كانت مكاتب استشارات شرعية أو مكاتب تدقيق محاسبي - بوضع منهجية ودليل لأعمال التدقيق التي تقوم بها، وعدم الاكتفاء بوضع قائمة فحص مستمدة من الاطار التنظيمي للمؤسسات التي تدقق أعمالها، كما يدعو المؤتمر إلى وضع معايير إلزامية لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي - بنوعها - بشأن التوظيف (معايير الصلاحية والملاءمة) ووضع اشتراطات مفصلة للعاملين فيها، بما يضمن امتلاكهم الخبرة الشرعية الكافية في مجال عمل المؤسسات المالية الإسلامية وفي التدقيق والمحاسبة.

4. تعزيزا لما ورد في التوصية السابقة يدعو المؤتمر إلى إنشاء سجل خاص بالمدققين الشرعيين لدى الجهات الحكومية، مع تحديد للشروط والمؤهلات المطلوبة لمزاولة مهنة التدقيق الشرعي، وإقرار القواعد العامة للحصول على الزمالة في التدقيق الشرعي.

5. يوصي المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية بإلزام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بتطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية بهدف توحيد الممارسات والإجراءات المهنية، وتحسين جودة التدقيق، وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة والمصداقية في مؤسسات التمويل الإسلامي وحماية مصالح المتعاملين معها.

6. يثني المؤتمر على جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في إصدار معيار التدقيق الشرعي الخارجي (6) ومعايير التدقيق والتأكيد -تحت الدراسة- والتي تتضمن جانبا من موضوع الجودة النوعية، ويتطلع المؤتمر إلى أن تواصل الهيئة الموقرة (أيوبي) سعيها للارتقاء بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي وذلك من خلال:

أ- مراجعة وتطوير شهادة المراقب والمدقق الشرعي CSA والمحاسب القانوني الإسلامي CIPA، في الجوانب المعرفية والمهارات الفنية والتدريب المستمر والاستفادة من التقنيات الحديثة - مثل حلول الذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات - مجازة للتطور السريع في عمل المؤسسات المالية الإسلامية ونموها إقليميا ودوليا.



ب- إصدار معيار إدارة الجودة النوعية في التدقيق الشرعي، يتضمن إجراء تقييم دوري ومراجعة شرعية وفنية للتقارير المقدمة، وذلك لضمان الكفاءة والنزاهة والشفافية.

ت- تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت مظلة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يضم أعضاء من الجهات التنظيمية، على أن تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم أفضل درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC، مع وجود آلية تقييم مناسبة.

7. يشجع المؤتمر على تمكين المرأة للعمل في قطاع التدقيق الشرعي وإيجاد بيئة ملائمة لها وإتاحة الفرصة لها لأداء دور مؤثر في مهنة التدقيق الشرعي والاستفادة من مهاراتها، مع التأكيد على الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بهذا الخصوص.

الجلسة الثانية: التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات والتعليمات التنظيمية:

1. يدعو المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية إلى تبني إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها ضرورة مهنية تقتضيها الحوكمة الشرعية لهذه المؤسسات وطبيعة الترخيص لها، ولما يمثله التدقيق الشرعي الخارجي من دعم لأداء هيئات الرقابة الشرعية، وتقليل لمخاطر عدم امتثال المؤسسات لأحكام الشريعة، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة فيها.

2. يدعو المؤتمر الجهات الحكومية المسؤولة عن منح تراخيص مكاتب التدقيق الشرعي إلى وضع متطلبات مفصلة للترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي بنوعيه الداخلي والخارجي، والفصل بين متطلبات كل منهما، على أن تشمل المتطلبات المؤهلات العلمية والمهنية والأخلاقية المعتمدة للعاملين في المكاتب، وامتحانات الكفاءة السنوية، وسنوات الخبرة، والتعليم المستمر، والتأهيل في مجالات الكفاءة الرقمية، وتقييم المخاطر، وإدارة الأزمات والتدريب الأخلاقي.

3. يحث المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية على إجراء تقييم ومراجعة دورية للتعليمات الخاصة بالتدقيق الشرعي الخارجي وتطويرها بما يواكب تطبيق هذه التعليمات في واقع الصناعة المالية الإسلامية، وتعزيز



الإشراف الفعال على مهام التدقيق الشرعي الخارجي بما في ذلك التحليل والتدقيق على طبيعة ارتباط مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بالمؤسسة، وأوراق عمله، وأدواته، ونتائجه، وتقاريره.

4. نظرا إلى حداثة التجارب في التدقيق الشرعي الخارجي يوصي المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية بوضع تعليمات تفصيلية واضحة ومتطلبات إلزامية تنظم العلاقات وأشكال ومعايير ومنهجية الاتصال بين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي والإدارة المسؤولة عن الالتزام داخل المؤسسة المالية الإسلامية من جهة، وبين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي من جهة أخرى، بما يضمن عدم التأثير على استقلالية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، وعدم التأثير على نطاق عمله أو تقييده.
5. يشجع المؤتمر الجهات المعنية والإشرافية على وضع مؤشرات أداء واضحة ومحددة لقياس جودة وكفاءة عمل المدققين الشرعيين الخارجيين سواءً على مستوى الأفراد (المدققين) أو الشركات المكلفة (مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي)، مع التأكيد على التوصية الثالثة الواردة في توصيات المحور الأول أعلاه.
6. يحث المؤتمر شركات الاستشارات الشرعية التي تقدم خدمات التدقيق الشرعي الخارجي على التواصل مع مكاتب التدقيق المالي والمحاسبي لبحث فرص التعاون في تقديم خدمات التدقيق الشرعي الخارجي من خلال شراكات أو تحالفات مهنية، وللوقوف على أفضل الممارسات المتبعة في التدقيق.

الجلسة الثالثة: مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي:

1. يثني المؤتمر على الاتجاه العام لدى الجهات الرقابية والإشرافية نحو تنظيم الحوكمة الشرعية على شركات التأمين التكافلي، ويشيد بشكل خاص بمعايير الحوكمة الشرعية ذات الصلة بقطاع التأمين التكافلي الصادرة عن بنك الإمارات المركزي، ويدعو الجهات الإشرافية والرقابية إلى الاستفادة منها والبناء عليها في تطوير اللوائح والتعليمات التي تصدرها لحوكمة الرقابة الشرعية في القطاع.
2. يدعو المؤتمر إلى دعم استقلالية الهيئات الشرعية العليا التي يتم تعيينها في الجهات الرقابية، والنص في اللوائح التنفيذية على إلزامية قرارات الهيئة الشرعية العليا، وتمكينها من وضع آليات عملها بشكل مستقل، وتحديد اختصاصاتها، مع أهمية إلزام الجهات الرقابية بأخذ موافقة هيئاتها الشرعية العليا على جميع اللوائح والقرارات والتعاميم الخاصة بشركات التأمين التكافلي.



3. يحث المؤتمر في مجال المرجعية الشرعية لشركات التأمين التكافلي على تحديد مرجعية واضحة في حال تعارض الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي، وأن يوكل هذا الاختصاص إلى الهيئة الشرعية العليا للجهة الرقابية المسؤولة عن قطاع التأمين التكافلي لضمان توحيد المرجعية فيه.
4. يدعو المؤتمر شركات التأمين التكافلي في الدول التي لم تصدر فيها تعليمات حوكمة شرعية خاصة بالتأمين التكافلي إلى المبادرة بوضع إطار مكتوب للحوكمة الشرعية على مستوى الشركة، يوضح نظام الرقابة الشرعية داخل شركة التكافل وسياساته ومكوناته وأجهزته وآليات عمله وتقاريره، مع نشره على الموقع الإلكتروني للشركة.
5. يشجع المؤتمر على تعميم تجربة إلزام شركات التأمين التكافلي بإنشاء إدارة تدقيق شرعي داخلي مستقلة عن إدارة الرقابة الشرعية، مع تحديد الهيكل التنظيمي، وخطوط التقارير، وآليات التواصل بين الإدارات المختلفة.
6. يشجع المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية التي تشرف على شركات التأمين التكافلي على إلزامها بتعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي مرخص من الجهات المعنية لتقديم رأي مستقل عن مدى التزام شركة التكافل بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المعتمدة لدى الجهات الرقابية و/أو لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية لشركة التأمين، على أن تتولى الجمعية العامة لشركة التكافل اتخاذ قرار تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من أجل تعزيز الشفافية وموثوقية نتائج الالتزام الشرعي.

الجلسة الرابعة: التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها:

- 1- يثني المؤتمر على تجارب الحوكمة الشرعية الناجحة محلياً ودولياً في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، ويثمن نتائج هذه التجارب التي أكدت أثرها الإيجابي على هذه المؤسسات، واحتياجها لتعزيز الحوكمة الشرعية، ودعمها كمتطلب رقابي في قطاع العمل الخيري والإنساني.



- 2- يرى المؤتمر أن وجود تدقيق شرعي خارجي مستقل على مؤسسات قطاع العمل الإنساني والخيري يساهم في ضبط أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي تعزيز الثقة والشفافية بين مؤسسات القطاع والمستفيدين والجهات الداعمة، كما يرفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمؤسسات القطاع بكفاءة أعلى ووفق قيم ومعايير شرعية، ويدعم تحولها من عمل إغاثي تقليدي إلى عمل تنموي مستدام.
- 3- يحث المؤتمر على إنشاء مجلس استشاري للرقابة الشرعية، يكون مرجعية موحدة لتنظيم التدقيق الشرعي في مؤسسات العمل الإنساني والخيري، ويضطلع بإصدار التعليمات واللوائح اللازمة له.
- 4- يؤكد المؤتمر على ضرورة إلزام مؤسسات العمل الإنساني والخيري بوجود تدقيق شرعي خارجي مستقل ضمن هيكل الحوكمة، بما يعزز التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.
- 5- يدعو المؤتمر مؤسسات العمل الإنساني والخيري إلى المبادرة إلى تضمين الحوكمة الشرعية في لوائحها وأنظمتها وهيكلها الإدارية، ووضع إطار مكتوب للحوكمة الشرعية على مستوى المؤسسة، يوضح نظام الرقابة الشرعية الداخلي وسياساته ومكوناته وأجهزته وآليات عمله وتقاريره، مع نشره على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، لتعزيز الشفافية وضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- 6- يشجع المؤتمر على تأهيل وتدريب كوادر متخصصة في التدقيق الشرعي على مؤسسات العمل الإنساني والخيري لتغطية الحاجة المتزايدة في هذا المجال، ومراعاة أن يشمل هذا التأهيل الجوانب المحاسبية والفنية لتعزيز الخبرات الشرعية.
- 7- يشجع المؤتمر على البحوث والدراسات التي تعزز الحوكمة الشرعية في القطاع غير الربحي ومؤسسات العمل الإنساني والخيري، وتطوير أدوات التدقيق الشرعي في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتدريب عليها.

تم بحمد الله تعالى، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.